http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2049) السنة الثامنة - الأحد (20) شباط 2011

رفضت الحوار وطالبت باستقالة الحكومة

المعارضة البحرينية: الوضع في البلاد يتعقد ونخشى من انفلات خارج السيطرة

المنامة / متابعة إخبارية

في إشارة واضحة الى ان الامور في البحرين تتجه نحو مزيد من التأزم السياسي والشعبي رفضت المعارضة البحرينية امس السبت عرض الحوار الذي تقدم به الملك وولي عهده وطالبت باستقالة الحكومة وانسحاب الجيش من شوارع المنامة قبل اي حوار، وذلك بعد مقتل ستة متظاهرين واصابة العشرات بجروح منذ بدء التظاهرات المطالبة بالاصلاح في المملكة.

واشترط عبد الجليل خليل ابراهيم رئيس كتلة جمعية الوفاق التي تمثل المكون الرئيسي للمعارضة استقالة الحكومة وانسحاب القوات المسلحة من شوارع المنامة للاستجابة لعرض الحوار الذي تقدم به امس الاول ولي عهد البحرين الامير سلمان بن حمد آل خليفة، وقال انه "لا بد للحكومة ان تستقيل والجيش ان ينسحب من شوارع العاصمة حتى يتم التفكير في الحوار".

واضاف "لا نرى لغة حوار بل لغة الرصاص على الارض"، مشيرا الى ان الجيش اطلق النار على متظاهرين مما اسفر عن سقوط "٩٥ جريحا منهم ثلاثة على الاقل في حالة موت سريري".

وكان الجيش فتح النار امس الاول الجمعة على معتصمين كانوا يحاولون اعادة احياء اعتصامهم في دوار اللؤلؤة في المنامة، ما اسفر عن اصابة العشرات بجروح.

وسمع اطلاق النار في الوقت الذي تحدث فيه ولي العهد الامير سلمان بن حمد آل خليفة عبر التلفزيون الرسمي مؤكدا ان حوارا وطنيا سيبدأ حالما يعم الهدوء.

وتعهد ولي العهد ببحث "اي مشكلات ضمن حوار جماعي في البحرين تشارك فيه جميع الاطراف".

وقال "انا لا افرق بين اي مواطن (...) لكن ما يحدث الان غير مقبول (...) البحرين لم تكن في يوم دولة بوليسية". مضيفا ان "البحرين اصبحت اليوم منقسمة وهذا ما لا يمكن القبول به".

وفي اعقاب مداخلة ولي العهد، اعلن التلفزيون الرسمي ان العاهل البحريني كلف ولي العهد "بالحوار مع جميع الاطراف والفئات في المملكة دون استثناء واعطيناه جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق الامال والتطلعات التي يصبو اليها المواطنون الكرام بكافة اطيافهم".

وناشد الملك بحسب بيان قرأه التلفزيون الاطراف "التعاون بمحبة واخلاص" مع ولي العهد.

واعتبر رئيس كتلة جمعية الوفاق ان "هذا العرض للحوار ليس جديا"، مضيفا "لا بد من خطوات تصحيحية جدية وصادقة مع الناس تتلاءم مع الوضع الحالي".

وحذر ابراهيم الذي انسحبت كتلته من البرلمان احتجاجا على القمع الدامي لاعتصام المطالبين بالاصلاح فجر الخميس الماضي في دوار اللؤلؤة في المنامة، من "ان الوضع يتعقد واخشى ان تفلت الامور عن السيطرة".

وتسيطر جمعية الوفاق على ١٨ مقعدا من اصل مقاعد مجلس النواب الاربعين.

من جانبه، اعتبر ابراهيم شريف المسؤول في التحالف الوطني الديموقراطي "وعد" (يسار) ان مبادرة ولي العهد ايجابية لكنها تتطلب تهيئة لاجواء الحوار.

وقال شريف "لا يمكن التحاور والسيوف مسلطة على رقابنا".

واعتبر ان دعوة الحوار "خطوة ايجابية لكنها تستوجب تهيئة الاجواء المناسبة للحوار".

والاجراءات المطلوبة بحسب شريف هي "سحب المدرعات والقوات المسحلة وعودتها الى الثكنات" و"حق التظاهر والاعتصام بما ذلك العودة الى ميدان اللؤلؤة" و"وقف الحملات الاعلامية التي تساهم في اذكاء فتنة طائفية".

وكانت السلطات اغارت فجر الخميس الماضي على دوار اللؤلؤة حيث كان المئات يعتصمون للمطالبة باصلاحات سياسية وبالافراج عن ناشطين شيعة ووقف ما يسمونه "التجنيس السياسي"، وذلك بدعوة من ناشطين على موقع فيسبوك.

وقتل اربعة اشخاص خلال تفريق المعتصمين بالقوة بعد مقتل متظاهرين اثنين آخرين الاثنين والثلاثاء الماضيين.

وبعد فض الاعتصام في دوار اللؤلؤة، انتشر الجيش في المكان واعلن اتخاذ التدابير الصارمة لارساء الهدوء.

وتطالب المعارضة، بـ"ملكية دستورية" تضمن ان تكون الحكومة منتخبة من الشعب.

وتطالب المعارضة خصوصا بتنحي رئيس الوزراء الامير خليفة بن سلمان ال خليفة الذي يشغل منصبه منذ اربعين سنة.

وقال شريف "نحن نريد دولة ديمقراطية على اساس دستوري يفصل بين السلطات الثلاث ويجعل من الملك رمزا لهذه الدولة".

وقد دان الرئيس الاميركي باراك اوباما في اتصال هاتفي اجراه امس الاول الجمعة مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة، استخدام قوات الامن البحرينية العنف ضد المتظاهرين، فيما اعلنت بريطانيا امس الاول الجمعة "الغاء" ٤٤ عقدا لتصدير عتاد امني الى البحرين خشية استخدام هذه المعدات ضد المتظاهرين.

من جهة اخرى دعا الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين امس السبت الى الاضراب العام المفتوح اعتبارا من اليوم الاحد للمطالبة بالسماح بالتظاهر بحرية في المملكة، مؤكدا ادانته لما "تعرض له المتظاهرون العزل من المزيد من الاصابات التي ادت الى استشهاد البعض واصابة الآخرين بسبب عنف قوات الأمن".

واضاف انه يدعو "الى الاضراب العام اعتبارا من الاحد ٢٠ شباط ما لم يتم سحب الجيش من الشوارع والسماح بحرية التظاهر السلمي دون اعتداء من قوات الامن".

واكد الاتحاد ان الاضراب سيراعي "استمرار العمل في الخدمات الاساسية من اجل الحفاظ على حياة المواطنين وصحتهم".

وتمكن الاف المتظاهرين من العودة امس السبت الى دوار اللؤلؤة بوسط المنامة متجاوزين حواجز الاسلاك الشائكة، وذلك بعد يومين من فض اعتصام مطالب بالاصلاح بالقوة في الدوار.

وتمكن المتظاهرون، وبينهم نساء، من اقتلاع الاسلاك الشائكة ومن الوصول الى الدوار من دون مواجهات مع الشرطة.

وذكر مراسل وكالة فرانس برس ان المتظاهرين دخلوا الى الدوار من ثلاثة شوارع مؤدية اليه وسجل اطلاق لقنابل مسيلة للدموع في شارع واحد من الثلاثة ولم يسجل حضور للشرطة على الدوار نفسه.

وانسحب الجيش البحريني من الساحة وسائر العاصمة البحرينية في وقت سابق امس السبت واستلمت الشرطة مهمة الحفاظ على الامن.

الاحتجاجات تتسع في ليبيا وأعداد القتلى في تصاعد مخيف

طرابلس / متابعة إخبارية

فيما تزداد حركة الاحتجاجات الشعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا اتساعا وتنذر بمواجهات دموية مع قوات الامن الحكومية وانصار النظام، اكدت منظمة هيومن رايتس ووتش بالاستناد الى معلومات حصلت عليها من عاملين في مستشفيات وشهود، ان قوات الامن الحكومية قتلت ٨٤ شخصا على الاقل في ليبيا في الايام الثلاثة الماضية من التظاهرات.

ومساء امس الاول الجمعة قدرت وكالة فرانس برس، استنادا الى مصادر محلية مختلفة، عدد القتلى ب ٤١ منذ بداية التظاهرات في ليبيا الثلاثاء الماضي.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش التي تتخذ من نيويورك مقرا في بيان لها امس السبت، ان "على السلطات الليبية ان توقف على الفور الهجمات على المتظاهرين المسالمين وان تحميهم من المجموعات المسلحة الموالية للحكومة".

من جهة اخرى قالت منظمة العفو الدولية غير الحكومية امس الاول الجمعة ان ستة واربعين شخصا لقوا مصرعهم في الساعات الاثنتين والسبعين الاخيرة في ليبيا، متهمة السلطات الليبية باطلاق النار العشوائي على المتظاهرين.

وذكرت مصادر اتصلت بها المنظمة في مستشفى الجلاء ببنغازي، (شرق) احدى اكثر المدن تأثرا بالاضطرابات، ان جروحا في الرأس والصدر والعنق ناجمة عن الرصاص، تظهر على الضحايا في معظم الحالات، كما اوضحت منظمة العفو في بيان.

واكد مالكولم سمارت مدير منظمة العفو للشرق الاوسط وافريقيا في البيان، ان "هذا الارتفاع المقلق لحصيلة الضحايا وطبيعة الجروح الملاحظة تحمل على الاعتقاد على ما يبدو ان قوات الامن حصلت على الاذن باستخدام قوة مؤذية ضد متظاهرين عزلا".

واضاف ان "على السلطات الليبية ان تكبح على الفور قواتها الامنية. ويجب تحديد المسؤولين عن عمليات القتل غير الشرعية هذه وعن استخدام قوة مفرطة، وعن الذين نفذوها او امروا بها، واحالتهم على القضاء".

واضافت المصادر في مستشفى الجلاء كما ذكرت منظمة العفو، ان ٢٨ شخصا قد قتلوا خلال تظاهرات الخميس في بنغازي وان اكثر من ١١٠ آخرين اصيبوا بجروح وان ثلاثة آخرين على الاقل قتلوا في تظاهرات امس الاول الجمعة.

وقتل ١٥ شخصا على الاقل ايضا في البيضاء شرق البلاد خلال "يوم الغضب" ضد نظام العقيد معمر القذافي الذي يحكم ليبيا منذ ١٩٦٩.

وقالت تقارير صحفية نقلا عن شهود عيان ومصادر رسمية ان متظاهرين احرقوا مقر الاذاعة المحلية في بنغازي بشرق ليبيا بعدما انسحبت منه قوات الامن التي كانت تتولى حمايته.

وقال شاهد لفرانس برس رافضا كشف هويته ان "مقر الاذاعة يحترق".

وافاد شاهد اخر ان قوات الامن التي كانت تتولى حماية المبنى انسحبت منه بعد الظهر، فعمد المتظاهرون الى دخوله واضرموا النار فيه.

واكد مصدر رسمي لفرانس برس هذه المعلومة منددا بما اعتبره "جريمة ضد الامن والاستقرار في البلاد".

واسفرت التظاهرات ضد النظام الليبي عن عشرين قتيلا على الاقل في مدينة بنغازي (١٢٠٠ كلم شرق طرابلس) وعن سبعة قتلى في درنة (شرق)، وفق ما نقلت صحيفة اويا الليبية القريبة من سيف الاسلام القذافي نجل الزعيم الليبي على موقعها الالكتروني.

ويرتفع بذلك عدد القتلى في ليبيا منذ بدء التظاهرات في هذا البلد الثلاثاء الماضي الى ٤١ بحسب تعداد تقوم به وكالة فرانس برس استنادا الى مصادر محلية متعددة.

إصابة خطرة لأحد نواب المعارضة الجزائرية

الجزائر / ا ف ب

تعرض النائب طاهر بسباس من التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية المعارض في الجزائر امس السبت الى اصابة خطرة في رأسه أثناء مسيرة للمعارضة في العاصمة، بحسب ما افاد مصدر حزبي.

وقال محسن بلعباس وهو ناطق باسم الحزب المعارض ان "بسباس تعرض لضربة على مستوى البطن من طرف شرطي انهار اثرها ارضا فصدمت رأسه حافة الرصيف واغمي عليه".

واوضح رفيق حساني وهو طبيب من الحزب كان يؤطر مسيرة التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية ان "النائب تعرض الى اصابة خطرة على مستوى الرأس" ونقل الى مستشفى باشا.

وكان النائب المصاب يشارك في تظاهرة دعت اليها التنسيقية في ساحة الاول من مايو في العاصمة الجزائرية.

ومنذ الفجر انتشرت قوات الامن بقوة في الساحة مدعومة بعربات مصفحة ومنعت المتظاهرين من الاقتراب من الموقع الذي طوق بالحواجز.

وتمكن مع ذلك نحو ٢٠٠ شخص من التجمع في الساحة ورفعوا شعارات "جزائر حرة ديمقراطية" "السلطة قاتلة" و" الشعب يريد اسقاط النظام".

وفي اليوم ذاته من الاسبوع الماضي تجمع مئات الاشخاص في المكان ذاته.

والديمقراطية والدولة.

وقال إن قصور الأنظمة التطويرية عن تطبيق أية أمثلة مشابهة متفوقة سيساهم على المدى القريب في "قيام ثورات شعبية احتجاجية على الأمن في المرتبة الأولى".

وعن حادثتي تونس ومصر على التوالي، أوضح أن القضية الأساس مدفونة في رحم الأرض، ولابد من إيقاظها حسب رأيه، وأشار إلى أن كل شعوب العالم تعترف بتقصير قطاعات عدة، وأنظمة حاكمة أيضًا في تفعيل ودعم وخدمة مجتمعاتها، لكن طريقة العلاج تكون سلمية وفي اتجاه راق، واعتبر ان جهاز الشرطة يكون داعمًا كبيرًا في تنظيم أساليب الشكوى والرفض حسب إطارها العام.

تصرفات فردية مسيئة

اما أستاذ السلوك التنظيمي والباحث في علم الجريمة الدكتور خلف العنزي فأكد خلال حديثه ان الوحشية التي تصدر من بعض أفراد الأمن هي أساس تغيير النظرة العامة من المجتمع لرجال وأجهزة الأمن.

وقال العنزي إن افتقاد أفراد الأمن للسلوك التنظيمي مع المجتمع هو شرارة لاندلاع ثورات وزوال أمم، مضيفًا أن الدور المناط بأجهزة الشرطة هو فرض الأمن والوقاية من دون "عنجهية" في التعامل المباشر مع المجتمع كافة، وعلى الأمن أن يمد جسوره لتثق أطياف مجتمعه بدوره العام المخلوقة لأجله.

الباحث في علم الجريمة فنّد أسباب لجوء بعض أفراد الأمن للعنف غير المسموح به في عملياتهم الميدانية تجاه المدنيين أو المتظاهرين وفق أنظمة بعض الدول العربية التي تسمح بذلك، وقال: إن العنصر النفسي لأفراد الأجهزة الأمنية هو العنصر الأساسي، معتبرًا أن الفرد هو جزء من كيان المجتمع، ولديه تأثيراته فيه بالسلب أو الإيجاب، فهو يعيش مرارته وألمه وفرحه ونشاطه كأي فرد آخر.

وأكد أن الدور الأساس في تفهم أفراد المؤسسات الأمنية يقع على عاتق إدارات التدريب المسؤولة عن إيصال التعليم العسكري إليهم، مضيفًا أن دراسة ومعرفة الأطر النظرية والتطبيقية للنظريات النفسية المعاصرة ستعمل على تبديد دوافع السلوك الإجرامي من قبل عناصر الشرطة.

ورأى العنزي أن الدور ما بعد مراكز ومقار التدريب الأمنية يناط بالمنظمات الأمنية في إدارة السلوك التنظيمي نحو تحقيق الدعم الإيجابي للسلوك المرغوب وبناء نظم الحوافز والتدعيم الملائم، وكذلك اختيار نمط الاتصال وأسلوب القيادة الملائم لتهيئة ظروف العمل؛ لتخفيف الضغوط وجعلها عند المستوى الفعال على نحو يساهم في تحقيق أهداف المنظمة. معتبرًا أن الإحصاءات في التعامل الوحشي لأفراد الأمن في العالم العربي تتجاوز بأكثر من ١٦٪ عن نظيراتها في الدول العالمية الأخرى مجتمعة.

تحليل — خالد سعيد والبوعزيزي ضحايا القتل بحجج أمنية

وحشية رجال الأمن "عود ثقاب" ثورتي تونس ومصر والبقية تأتي !!

عن / ايلاف

ثورتان "شعبيتان" أُطلقت شرارتهما من أيدي أفراد الأمن، تونس كانت الخبر من صفعة شرطية لقائد الثورة الحمراء "محمد البوعزيزي" صفعت بعدها أطياف الشعب التونسي نظام رئيسها المخلوع زين العابدين عن مقعد الرئاسة للدولة الخضراء. المبتدأ قبل ذلك كان في حزيران من عام ٢٠١٠، حيث شهد مقتل الشاب المصري خالد سعيد على أيدي أفراد من الأمن في مدينة الإسكندرية، بحسب رواية شباب مصر، على الرغم من نفي الأمن المصري تلك الروايات، ومؤكدًا أن خالد سعيد هو أحد المتاجرين بالمخدرات على حد تعبير جهاز الأمن.

إلا أن حادثة مقتل خالد سعيد تعد إحدى محركات الثورة "الشبابية" المصرية الحالية، بعدما اكتسبت من جموع المتعاطفين مع القضية وقودًا مهمًا لتحريك بوصلة الثورة نحو هدف أعلى للوصول إلى إسقاط المصري ورئيسها حسني مبارك، وتجلى ذلك واقعيًا في ساحة "التحرير" حاضنة الثورة الشبابية المطالبة بالتغيير.

الشعار المنسوخ والتقليدي في الدول العربية لتعريف جهاز الشرطة "الشرطة في خدمة الشعب" أصبح في نظر العديد من الشعوب العربية مجرد يد تتطاول فيها أجهزة الأمن على أفراد المجتمع بكل أنواع التعذيب، الشرطة التي ساهمت في ثورتين عربيتين انتهتا كلاهما بإسقاط النظام، لم تعد عند معظم شعوب العرب هي جهاز النظام والأمان، حيث تجاوزت أهدافها إلى قمع وقتل وعنف.

فهل المشكلة في تجاوز نظام مؤسسات الشرطة لأدوارها وقيامها بأدوار المافيا؟.. أو أن بعض أفرادها هم الذين أساؤوا إلى منظومة الأمن العام خصوصًا في الدول العربية؟

رجال الأمن "مكروهين"

عن الدوافع التي جعلت من حامي الأمن، مثيرًا له "نفسيًا" يقول الخبير النفسي الدكتور إبراهيم الخضير أن رجال الأمن – بأطيافهم كافة – في دول العالم الثالث هم مكروهون من الناس، وإجماع الناس لا يقوم على باطل على حد وصفه.

ويضيف إن تجارب الناس مع رجال الأمن هي التي جعلت الناس تبغضهم، فبدلاً من أن يكون رجل الأمن حامياً المواطن، أصبح مروّعاً له. وأضاف أن رجال الأمن يتناولون القضايا من ناحية شخصية، فلا يُعاملون المواطنَ "بحسب قانون يُحترم"، وإنما يأخذون القضية كأنما هو طرف، والمواطن الطرف الآخر.

مشيرا إلى أن رجل الأمن في بريطانيا يحل في المرتبة الثانية في وثوق الناس به بعد الطبيب، بينما في العالم الثالث رجل الأمن يخشاه المواطنون، وربما يكون آخر شخص يثق به المواطنون، نظراً إلى خبراتهم السيئة معه، ورأى أن ما يُعزز هذا هو عدم معاقبة رجال الأمن على ما يقومون به، معتبرًا أن بعض رجال الأمن يرتكبون جرائم بحق مواطنين أبرياء لم تتم معاقبتهم على ما قاموا به.

وعلل الدكتور الخضير خوف أفراد المجتمعات العربية من أجهزة الشرطة نتيجة الخبرات السابقة لهم مع أفراد الأمن في دول العالم الثالث، وكذلك نتيجة ما يسمعونه من الآخرين عن سوء تعامل رجال الأمن مع المواطنين، وكيف ينكّل رجال الأمن "ببشاعة" بالمواطنين بكل بساطة من دون وجه حق ومن دون أن تكون هناك محاكمة لمن يُعذّبون من قِبل هذه الأجهزة الأمنية على حد وصفه.

وأشار إلى أن رجال الأمن ببساطة في الضمير الجمعي للمجتمع هم عبارة عن وحوش بشرية، لذلك يخشاهم الناس بشكل كبير ويكرهونهم، واعتبر الخضير الخبير النفسي أنه حال امتلاك الشعب القدرة والقوة كما حصل في ثورة ٢٥ كانون الثاني للشباب في مصر "فإنهم سينتقمون بقسوة من أفراد الأمن".

واعترف الدكتور الخضير بقيام بعض المسؤولين عن الأمن كذلك بغسل أدمغة البسطاء من أفراد الأمن، وتأليبهم ضد مجتمعهم، مستشهدًا بالفيلم المصري "البريء"، الذي يجسد حكاية رجل الأمن البسيط، الذي يتم غسل دماغه ضد المواطنين المفكرين والمثقفين.

واعتبر أن بعض دول العالم الثالث تسعى إلى هذا النوع من الأفراد المطلوب منهم إرهاب المجتمع. وألمح الخضير أنه في بعض الدول من العالم الثالث يتم كشف نفسي على من يلتحقون بجهاز الأمن، ولكن بالصورة السلبية التي تجعله أداة طيّعة للنظام ضد المواطنين.

الدكتور الخضير انتقد عدم إلحاق الراغبين بالعمل ضمن الجهاز الأمني بدورات أو اختبارات نفسية، وقال إن بعض دول العالم الثالث، يتم اختيار رجال الأمن الذين يتعاملون مع المواطنين من الأفراد الذين لديهم اضطرابات شخصية "ضد المجتمع"، وهو ما كان يُعرف سابقاً بالشخصية "السيكوباثية"، وكذلك الأشخاص الجهلة الذين لا يفهمون جيداً ويتم استخدامهم في تعذيب المواطنين.

تنظيم الشكوى لا القتل

اما رئيس سابق لقسم التحقيقات الأمنية والجنائية في المباحث العامة لاحدى الدول العربية فيقول أن الجهاز الأمني تتعدد مسؤولياته وواجباته، فهو الرمز الأول لضبط الأمن واستتباب أمورها واستقرارها.

ويضيف المتحدث الذي قضى قرابة الأربعين عامًا في جهاز المباحث العامة، مفضلاً عدم ذكر اسمه، ان المشكلة لا تقع على عاتق الجهاز الأمني "بتاتًا". وقال في نبرة غضب واضحة أن "المشاكل تأتي من التصرفات الفردية لمن هم مكلفين بالوجود في الميدان، ومعايشة مشاكل وطلبات المجتمع".

اللواء السابق، رأى أن العملية الأمنية في مراحلها تشمل تسلسلاً مهمًا، يبدأه عنصر الأمن الميداني الذي ينفذ الأوامر التي من المستحيل أن تكون قمعًا أو قتلاً إلا في حالة المواجهة مع الآخر بسلاح أو تبين له مدى ضرره، وأشار كذلك إلى أن الأوامر التي تصدر لأفراد الأمن في مقامها الأول بعيدة عن استخدام السلاح ومواجهة كل الأمور بشكل "وقائي وتنظيمي".

واعتبر أن الفرد الموجود في الميدان غالبًا ما تنتهي مهمته على حد الكشف عن هويات أو تدخل سريع لفض نزاع أو اشتباك "دون اعتداء".

ولم يكن المتحدث الذي غادر جهاز الأمن منذ بضعة أعوام متفائلاً من الأسلوب الذي ينتهجه أفراد الأمن، وخصوصًا قطاع الشرطة في مواجهة الطوارئ، حيث ألمح إلى أن "المشكلة هي بالأساس نفسية فقط"، وتدور حول الشرطي عينه، وأضاف بمقارنات عديدة مع دول غربية نستنتج كيفية تميز رجال الأمن في الميدان عنهم في الدول العربية كافة.

وذكر أن اليابان وفرنسا على سبيل المثال من الشرق والغرب تقوّم دوريًا الأداء الميداني لأفراد الأمن والشرطة، نظرًا إلى اعترافهم بأن المجتمع وأفراده هم المعنيون بكل أعمالهم، وأنه من الواجب عليهم خدمتهم، حتى في التظاهرات والاحتجاجات، التي تعبّر بصورة مباشرة عن تطبيق أنظمة دستورية في نظام الدولة.